

## الشروط والأحكام القياسية للبيع لشركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة ("الشروط والأحكام")

2.4.3 أي تغيير في تواريخ التسليم يؤدي إلى زيادة التكلفة على البائع؛  
و / أو

2.4.4 أي نفقات إضافية ناتجة عن معلومات التسليم الخاصة بالمشتري أو عدم تقديم معلومات التسليم (على النحو المحدد في الشرط 4.4) أو أي تأخير يتسبب فيه المشتري.

2.5 يحق للمشتري إلغاء أي طلبات (أو أي جزء منها) لم يتم الوفاء بها والتي تتعلق بها تغيير السعر كما هو مذكور في الشروط 2.4.1 من خلال تقديم إشعار كتابي بهذا المعنى للبائع إما في غضون يومي عمل من إخطاره بتغيير السعر أو قبل التسليم الفعلي للبضائع، أيهما أسبق.

2.6 يلتزم المشتري بدفع الفواتير في غضون 30 يوماً من تاريخ الفاتورة بالعملة المحددة في الفاتورة وفي الأموال المقاصة.

2.7 تصبح جميع المبالغ المستحقة على المشتري واجبة السداد فور إنهاء العقد ويجب دفعها بالكامل دون أي خصم (بما في ذلك ما يتعلق بأي رسوم بنكية) أو مقاصة أو دعوى تقابلية أو استقطاع (بخلاف أي خصم أو استقطاع للضريبة حسبما يكون مطلوباً بموجب القانون، وفي هذه الحالة يجب على المشتري دفع المبلغ الإضافي الذي يكون ضرورياً لضمان حصول البائع على دفعة مبلغ الفاتورة بالكامل).

2.8 متى كان أي مبلغ مستحق على المشتري للبائع متأخر السداد، أو إذا كان الوضع الائتماني للمشتري في أي وقت في رأي البائع ضعيفاً لأي سبب من الأسباب، أو إذا أصبح المشتري معسراً (كما هو محدد في الشرط 5.7)، يجوز للبائع وفقاً لتقديره الخاص (1) المطالبة بدفع جميع الأرصدة المعلقة سواء كانت مستحقة أم لا وإلغاء جميع الطلبات المعلقة أو إرجائها؛ و / أو (2) سحب البضائع التي في طريقها للتوصيل؛ و / أو (3) سحب أي رصيد ممنوح لعمليات التسليم التي تم إجراؤها بالفعل و / أو (4) الامتناع عن القيام بعمليات تسليم أخرى إلا عند استلام النقد مقدماً أو الحصول على ضمان مرضٍ.

### 3. الكميات

3.1 تكون كمية البضائع كما هو موضح في تأكيد الطلب.  
3.2 وزن أو حجم البضائع هو الوزن أو الحجم كما هو محدد من قبل البائع والذي يقبله الطرفان على أنه صحيح. ولا يكون البائع مسؤولاً عن أي خسارة في الوزن أثناء النقل.

3.3 يجوز للبائع تسليم فائض أو نقص بنسبة تصل إلى 10% دون أي مسؤولية من أي نوع، باستثناء أنه يجب تعديل قيمة الفاتورة وفقاً لذلك بحيث لا يدفع المشتري إلا مقابل الكمية الفعلية المرسلة.

3.4 يجوز للبائع التسليم (وإصدار الفاتورة) على أقساط ويعتبر كل قسط عقداً منفصلاً. وحدوث أي تأخير في التسليم أو وجود عيب في القسط لا يمنح المشتري الحق في إلغاء أي قسط آخر.

### 4. التسليم

4.1 ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً، يتم تسليم جميع البضائع على أساس الناقل المجاني ("الناقل المجاني" على النحو المحدد في المصطلحات التجارية الدولية ©2020) في المكان المحدد في تأكيد الطلب.

تشكل هذه الشروط والأحكام بالإضافة إلى أي طلب تقبله شركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة (الرقم المسجل 2050020792) ("البائع") وفقاً للشرط 1.2 ("الطلب") الاتفاقية ("العقد") بين البائع والشخص أو الكيان ("المشتري") الذي يشتري البضائع ("البضائع")، وعند الاقتضاء، أي خدمات فنية إضافية لتوريد البضائع ("الخدمات").

### 1. أساس العقد

1.1 عروض أسعار البائع هي دعوات غير ملزمة للمشتري لتقديم عرض ملزم. ويشكل طلب المشتري عرضاً لشراء البضائع.  
1.2 يُبرم العقد عن طريق قبول البائع لهذا الطلب إما كتابةً أو عن طريق تسليم البضائع أيهما أسبق ("تأكيد الطلب").  
1.3 يكون العقد على هذه الشروط والأحكام مع استبعاد أي شروط أخرى يزمع المشتري تطبيقها أو دمجها أو المتضمنة في التجارة أو العرف أو الممارسة أو في سياق الصفقة.  
1.4 وفقاً للشروطين 2.5 و 4.3، لا يجوز للمشتري إلغاء طلب أو تأجيله أو تغييره إلا بموافقة كتابية من البائع. ويجوز للبائع إلغاء الطلب في أي وقت قبل التسليم.

### 2. الأسعار والسداد

2.1 يكون سعر البضائع هو السعر المشار إليه في تأكيد الطلب ("السعر")، وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابةً، فهو لا يشمل ما يلي:  
2.1.1 أي تكاليف للتأمين والنقل وتسليم البضائع؛  
2.1.2 الضرائب (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة) أو رسوم أو ضرائب الاستيراد (حسب الاقتضاء).  
2.2 متى كان بيع البضائع مؤهلاً للحصول على إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (أو ما يعادلها)، وجب على البائع تطبيق هذا الإعفاء. يجب على المشتري تقديم جميع المعلومات المطلوبة بشكل معقول من قبل البائع على الفور فيما يتعلق بإثبات أهليته للحصول على الإعفاء، بما في ذلك إثبات كتابي للتصدير. إذا لم يتم تقديم هذه المعلومات في غضون 15 يوم عمل (في المملكة العربية السعودية) ("أيام العمل")، يفرض البائع ضريبة القيمة المضافة (أو ما يعادلها) بالإضافة إلى السعر. يجب على المشتري تعويض البائع والشركات التابعة له عن أي مسؤوليات أو أضرار أو خسائر و / أو تكاليف تنشأ فيما يتعلق بعجز المشتري عن الامتثال لالتزاماته بموجب هذا البند وأي تقييمات لضريبة القيمة المضافة (أو ما يعادلها) تتعلق ببيع البضائع بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الغرامات والفوائد على التأخر في السداد.

2.3 ويتم تضمين رسوم الخدمات (إن وجدت) في السعر.

2.4 يحتفظ البائع بالحق في تغيير السعر حتى تاريخ التسليم الفعلي، عن طريق إرسال إشعار كتابي للمشتري، مراعاةً لما يلي:

2.4.1 أي زيادة في العمالة والمواد وتكاليف التصنيع الأخرى وأي زيادة في الضرائب والرسوم الحالية أو أي ضرائب ورسوم جديدة أو أي زيادة في أسعار الصرف؛ و / أو  
2.4.2 أي تغيير في المواصفات (كما هو محدد في الشرط 6.1.1)؛  
و / أو

## الشروط والأحكام القياسية للبيع لشركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة ("الشروط والأحكام")

- 5.3.1 تخزين البضائع (دون تكلفة على البائع) بشكل منفصل عن جميع البضائع الأخرى بطريقة يتم تحديدها بوضوح على أنها ممتلكات للبائع؛ و
- 5.3.2 عدم إتلاف أو تشويه أو حجب أي علامة تعريف أو تغليف على البضائع أو فيما يتعلق بها؛ و
- 5.3.3 الاحتفاظ بالبضائع في حالة مَرْضية؛ و
- 5.3.4 التأمين على البضائع بسعرها الكامل ضد جميع المخاطر بما يرضي البائع بشكل معقول، عندما يطلب البائع تقديم شهادة تأمين للبائع والتعهد بدفع أي عائدات تأمين مستلمة فيما يتعلق بالبضائع المفقودة أو التالفة إلى البائع، وذلك إلى الحد المطلوب للوفاء بمديونية المشتري للبائع.
- 5.4 يحق للمشتري استخدام البضائع في عملية التصنيع أو بيع البضائع بصرف النظر عن عدم انتقال ملكية هذه البضائع إليه.
- 5.5 يجوز للبائع إنهاء حق المشتري في حيازة واستخدام البضائع بأثر فوري إذا:
- 5.5.1 تأخر السداد بموجب العقد؛ أو
- 5.5.2 أصبح المشتري معسراً (كما هو محدد في الشرط 5.7)؛ أو
- 5.5.3 قام المشتري برهن أي جزء من البضائع أو فرض رسوم عليها بأي شكل من الأشكال؛ أو
- 5.5.4 انتهى العقد لأي سبب، وفي هذه الحالات، يحق للبائع إصدار سند دائن للمشتري عن السعر الذي دفعه المشتري أو أي جزء منه مقابل تلك البضائع بالإضافة إلى الضرائب عليه (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة).
- 5.6 يمنح المشتري البائع ووكلائه وموظفيه ومقاوليه الفرعيين ترخيصاً غير قابل للإلغاء في أي وقت خلال ساعات العمل العادية لدخول أي مكان توجد فيه البضائع من أجل استردادها عندما ينتهي حق المشتري في الحيازة والاستخدام.
- 5.7 يكون للفظ "المعسر" المعنى التالي في هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بالمشتري:
- 5.7.1 أن يصدر قراراً بطله أو يُصدر ضده أمر تصفية من قبل محكمة أو يكون لديه وصي أو حارس قضائي إداري أو حارس قضائي أو مصفٍ مؤقت معين على أصوله أو دخله أو أي جزء منها، أو يخضع لإشعار نية تعيين مسؤول أو يبرم اتفاقاً مع دائنيه أو يكون غير قادر على سداد ديونه، أو
- 5.7.2 عليه أي حجز أو تنفيذ أو أي إجراءات أخرى مفروضة أو مطبقة على أي جزء من ممتلكاته؛ أو
- 5.7.3 توقف عن ممارسة التجارة أو ظهر، في رأي البائع بشكل معقول، أنه على الأرجح سيتوقف عن ممارسة التجارة أو مهدد بذلك؛ أو
- 5.7.4 حدث ما يعادل أي حالة مما ورد أعلاه للمشتري في اختصاص قضائي آخر يخضع له المشتري.

## 6. الضمان

- 6.1 يضمن البائع لمدة 6 أشهر من تاريخ التسليم ("فترة الضمان") ما يلي:

- 4.2 أي تواريخ مذكورة لتسليم البضائع أو أداء الخدمات تقريبية فقط، ووقت التسليم ليس جوهرياً.
- 4.3 في حالة التأخير في التسليم، يجب على المشتري إرسال إشعار كتابي إلى البائع يطلب فيه أن يتم التسليم في غضون 14 يوماً. ووفقاً للشرط 4.4، إذا فشل البائع في الوفاء بالتسليم في غضون 14 يوماً، يحق للمشتري إلغاء الطلب. وتقتصر مسؤولية البائع الوحيدة والتعويض الحصري للمشتري عن عدم التسليم على (أ) رد أي مبالغ دفعها المشتري مقابل البضائع التي لم يتم تسليمها، و (ب) تعويض المشتري عن التكاليف والمصروفات الخارجية المعقولة والمناسبة التي تكبدها المشتري في الحصول على بضائع بديلة بنفس الوصف والجودة بأقل سعر متاح في السوق، مطروحاً منه سعر البضائع ذات الصلة.
- 4.4 لا يتحمل البائع المسؤولية عن أي تأخير في تسليم البضائع أو الخدمات متى عجز المشتري عن تقديم إشعار كتابي وفقاً للشرط 4.3 أو عن أي تأخير ناتج عن (1) حدث قوة قاهرة أو (2) عدم قيام المشتري بتزويد البائع بإرشادات أو معلومات أو تراخيص أو تصاريح كافية لتمكينه من توريد البضائع أو الخدمات في الوقت المحدد ("معلومات التسليم").
- 4.5 إذا رفض المشتري أو عجز عن استلام البضائع عندما تكون جاهزة للتسليم أو عن تقديم أي معلومات تسليم للمتكمين من التسليم في الوقت المحدد، يتم اعتبار أن البضائع قد تم تسليمها بحلول تاريخ الاستحقاق ويجوز للبائع أن يفرض رسوماً على المشتري مقابل جميع التكاليف والنفقات ذات الصلة (بما في ذلك مطالبات غرامات التأخير وتكاليف النقل والتخزين والتأمين المهذرة). وبعد إرسال إشعار كتابي إلى المشتري، يجوز للبائع أيضاً بيع أي جزء من البضائع بأفضل سعر يمكن الحصول عليه بشكل معقول في ظل الظروف وفرض رسوم على المشتري مقابل أي نقص في سعر البضائع بموجب العقد.
- 4.6 إذا كان إشعار تسليم البائع أو ملصق الطرد ينص على أن العبوات التي يتم تسليم البضائع فيها يمكن إعادتها إلى البائع، يجب إعادة هذه العبوات وفقاً لهذه التعليمات. وإذا لم يتم إرجاع هذه العبوات كما هو مطلوب، فسيتم تحصيل سعرها بقيمة الاستبدال ولن يكون هناك أي رصيد مستحق على العبوات التي قام البائع بفرض رسوم عليها. وتشمل "العبوات" ناقلات المواد السائبة أو الناقلات الصغيرة أو العبوات المرنة أو الصناديق أو الفناطيس أو غيرها من الحاويات والمِنْصَاتِ النَّقَالَةِ.
- 4.7 يتم تحميل أو تعبئة معدات النقل و / أو الطرود التي أتاحتها المشتري على مسؤولية المشتري، حتى لو تم تنفيذ ذلك من قبل البائع. ويحق للبائع رفض تحميل أو ملء هذه العبوات أو المعدات، إذا كان ذلك لا يتوافق، في تقدير البائع، مع التشريعات والقواعد واللوائح المعمول بها.

## 5. المخاطر والملكية

- 5.1 تنتقل المخاطر المتضمنة في البضائع إلى المشتري في وقت التسليم أو الوقت الذي يعتبر أنه قد تم فيه التسليم بموجب الشرط 4.
- 5.2 تظل الملكية القانونية وملكية الانتفاع للبضائع مع البائع إلى أن يستلم كامل المبالغ المستحقة له والأموال المقاصة فيما يتعلق بالبضائع.
- 5.3 مع عدم الإخلال بالشرط 5.4، وإلى أن تنتقل ملكية البضائع إلى المشتري، يحتفظ المشتري بالبضائع كأمانة للبائع ويتعهد بما يلي:

## الشروط والأحكام القياسية للبيع لشركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة ("الشروط والأحكام")

### 6.8.5 قام المشتري (أو ممثلوه) بالاستمرار في استخدام البضائع بعد

#### اكتشاف العيب؛ أو

#### 6.8.6 انتهت فترة الضمان.

6.9 أي بضائع تم استبدالها تكون ملكًا للبائع، ويجوز للبائع أن يطلب إرجاع البضائع المعيبة إليه كشرط لأي عملية استبدال أو استرداد. وتكون أي بضائع بديلة مؤهلة للاستبدال أو استرداد الأموال بموجب الشروط المحددة في الشرط 6.7 للجزء غير المنتهي من فترة الضمان الأصلية. إذا قرر البائع أن أي بضائع تم إرجاعها غير مشمولة بالضمان، يحتفظ البائع بالحق في تحميل المشتري جميع التكاليف والنفقات المعقولة التي يتكبدها البائع في فحص هذه البضائع ومناولتها.

### 6.10 وفقًا للشرط 8.4، تكون التعويضات المنصوص عليها في الشرط 6 هي

#### التعويضات الوحيدة والشاملة للمشتري فيما يتعلق بأي عيب.

### 6.11 أي اقتراح أو إقرار يتعلق بأي استخدام أو تطبيق محتمل للبضائع

يقدمه البائع في أي مواد خاصة بالمبيعات أو التسويق أو في أي رد على استفسار معين أو أي مشورة فنية (سواء شفوية أو كتابية) يتم تقديمها بحسن نية، ولكن الأمر عائد إلى المشتري تمامًا في الرضا بملاءمة البضائع لأي غرض معين، حتى لو كان هذا الغرض معروفًا للبائع.

## 7. التزامات المشتري

7.1 يتأكد المشتري من أن شروط الطلب وأي معلومات يقدمها فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات كاملة ودقيقة.

7.2 يجب على المشتري عدم استخدام أو تطبيق البضائع (ويضمن قيام ممثليه بذلك) إلا للأغراض وبالطريقة المنصوص عليها صراحةً في تعليمات البائع المكتوبة (بما في ذلك التعليمات الواردة عبر البريد الإلكتروني) (إن وجدت) المقدمة إلى المشتري فيما يتعلق بالبضائع (بما في ذلك أوراق بيانات سلامة المواد "أوراق بيانات سلامة المواد") المعمول بها أو معلومات البطاقات التعريفية).

7.3 يقر المشتري بأنه على دراية بالبضائع وقد حذر البائع بشكل كافٍ من المخاطر المرتبطة بمناولة البضائع ونقلها واستخدامها وتخزينها والتخلص منها، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في أوراق بيانات سلامة المواد وملصقات التعبئة والتغليف. يقبل المشتري أيضًا معرفته المستقلة بهذه المخاطر المعترف بها والمفهومة في المجال الذي يعمل فيه المشتري ويتحمل جميع المخاطر والمسؤوليات عن مناولة البضائع أو استخدامها بأي طريقة وبالإضافة إلى مواد أخرى.

لا يجوز للمشتري إعادة بيع البضائع كما هي في عبوات مختلفة. وإذا قام المشتري بإجراء مزيد من المعالجات أو دمج البضائع في مادة أخرى أو قام بإعادة بيعها و / أو تبادلها و / أو نقلها إلى اختصاص قضائي (اختصاصات قضائية) أخرى، يجب على المشتري تطوير أوراق بيانات سلامة المواد الخاص به وشهادات تحليل متوافقة مع المتطلبات التنظيمية للاختصاص القضائي (الاختصاصات القضائية) التي يقوم فيها المشتري بتسويق البضائع النهائية.

7.4 فيما يتعلق بالخدمات، يجب على المشتري تزويد البائع وممثليه بإمكانية الوصول إلى مباني المشتري، كما هو مطلوب بشكل معقول من قبل

6.1.1 امتثال البضائع، عند التسليم، من جميع النواحي الجوهرية لمواصفات البائع الخاصة بالبضائع على النحو المشار إليه في تأكيد الطلب أو كما هو موضح في ورقة البيانات الفنية ذات الصلة ("المواصفات")؛ و

6.1.2 تقديم الخدمات بقدر معقول من العناية والمهارة

6.1.3 ("الضمان").

6.2 جميع الأوصاف والرسوم التوضيحية والمواصفات الفنية (بخلاف المواصفات) والإعلانات الصادرة عن البائع أو الواردة في كتالوجات أو كتيبات البائع لها غرض وحيد هو تقديم فكرة تقريبية عن البضائع التي تمثلها أو الموصوفة فيها. ولن تشكل جزءًا من العقد ولا تكون بيعًا بالعينة.

6.3 يحتفظ البائع بالحق في إجراء أي تغييرات على مواصفات البضائع التي:

6.3.1 يكون من المطلوب فيها أن تتوافق مع أي متطلبات تتعلق بالسلامة أو الأداء أو غيرها من المتطلبات القانونية أو التنظيمية؛ و / أو

6.3.2 لا تغير جودة البضائع بشكل جوهري،

ولن يحق للمشتري رفض البضائع بسبب هذه التغييرات.

6.4 يجب على المشتري فحص جميع البضائع واختبارها عند التسليم.

6.5 يجب تقديم أي مطالبة من قبل المشتري فيما يتعلق بأي نقص في التسليم أو خرق فعلي أو خرق مشتبه به للضمان (يُطلق على كلٍ منها اسم "عيب") كتابيًا إلى البائع في غضون:

6.5.1 14 يومًا من التسليم متى كان واضحًا (أو كان يجب أن يكون واضحًا) عند إجراء فحص معقول؛ أو

6.5.2 14 يومًا من علم المشتري بالعيب في حالة عدم ظهوره عند إجراء الفحص المعقول.

6.6 يتم تحديد أي مطالبة من قبل المشتري بشأن الجودة بالرجوع إلى عينات المراقبة المسحوبة في وقت تصنيع البضائع ذات الصلة والاحتفاظ بها في مختبرات البائع. وتكون نتائج فحص عينات المراقبة نهائية من جميع النواحي فيما يتعلق بتلك المطالبة.

6.7 مع مراعاة ما تبقى من الشرط 6، إذا ثبت خلال فترة الضمان أن البضائع لا تمثل للضمان بما يُرضي البائع بشكل معقول، يقوم البائع، بناءً على اختياره، باستبدال أو إصلاح هذه البضائع المعيبة أو استرداد سعر البضائع المعيبة.

6.8 لا يكون البائع مسؤولاً عن عدم امتثال البضائع للضمان ولا يحق للمشتري رفض البضائع إذا:

6.8.1 كان العيب المعني ناتجًا عن تلف أثناء النقل بعد التسليم؛ أو

6.8.2 كان العيب ناشئًا عن الضرر المتعمد أو الإهمال من المشتري أو موظفيه أو وكلائه أو مقاوليه الفرعيين ("الممثلين")؛ أو

6.8.3 كان سبب العيب المعني أو تفاقمه من جانب المشتري أو ممثليه أو الاستخدام غير السليم أو المناولة أو التغيير أو الصيانة أو التخزين أو عدم الامتثال للتعليمات المنصوص عليها أو المقدمة من البائع فيما يتعلق بالبضائع (إن وجدت)؛ أو

6.8.4 لم يتم إخطار البائع بالعيب المعني وفقًا للشرط 6.5؛ أو

## الشروط والأحكام القياسية للبيع لشركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة ("الشروط والأحكام")

بالحدث، أو التاريخ الذي كان من المفترض بشكل معقول أن يكون قد علم بالحدث. ويشكل عدم تقديم هذا الإخطار حظراً أو تنازلاً لا رجوع عنه عن أي مطالبة تتعلق بهذا الحدث.

البائع لتقديم الخدمات؛ ويجب على المشتري إعداد تلك المباني والحصول على جميع التراخيص والموافقات اللازمة التي قد تكون مطلوبة لتقديم الخدمات والحفاظ عليها على نفقته الخاصة.

### 9. الامتثال

#### 9.1 ضوابط التصدير والعقوبات

9.1.1 يمثل المشتري لجميع العقوبات التجارية المطبقة (بما في ذلك العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة) ولا يجوز له تصدير أو استيراد أو شحن أو بيع أو توريد البضائع إلى أي اختصاص قضائي أو فرد يخضع لتلك العقوبات. ويقوم المشتري، إذا طلب البائع ذلك، بتزويد البائع بوثائق مرضية للبائع للتحقق من الوجهة النهائية للبضائع.

9.2 يتعهد المشتري بالامتثال لما يلي: (أ) جميع القوانين المعمول بها

المتعلقة باستخدام البضائع والاستخدام المزدوج لها وتحويلها وتتبعها وتصديرها وإعادة تصديرها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لوائح إدارة التصدير الأمريكية وقانون مراقبة الصادرات في المملكة المتحدة لعام 2002 والتشريعات ذات الصلة السارية من من وقت لآخر) ("قوانين التصدير") ويجب الحصول على جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص الكتابية اللازمة وإتمام الإجراءات الشكلية التي تتطلبها قوانين التصدير؛ و (ب) متطلبات البائع لتطبيق البضائع ويتعهد المشتري كذلك ببذل المساعي المعقولة لتأمين تعهدات مماثلة من عملائه.

9.3 ولا يكون البائع في حالة خرق إذا لم يتم دفع أي مبلغ مستحق بموجب هذا العقد من أجل الامتثال لأي عقوبات تجارية سارية.

#### 9.4 معايير العمل العادلة

9.4.1 يمثل المشتري لأي قوانين ولوائح وإرشادات معمول بها والممارسات الصناعية الرشيدة فيما يتعلق بمعايير العمل العادلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي تتعامل مع السلامة في مكان العمل وحقوق الإنسان (مثل الإتجار بالبشر والعبودية والاستعانة بمصادر معادن الصراخ) وحماية البيئة، والتنمية المستدامة ومكافحة التهريب الضريبي والرشوة والفساد.

9.5 يؤكد المشتري أنه قد قرأ وفهم مدونة قواعد السلوك الخاصة بالبائع المتاحة على موقع شركة سننومر

<https://www.synthomer.com/code-of->

[region=AMER?/conduct](https://www.synthomer.com/code-of-region=AMER?/conduct) ويوافق على الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالبائع أو الحفاظ على سياساته الخاصة التي لها نفس المستوى أو مستوى مماثل من المعايير.

### 10. القوة القاهرة

10.1 لن يكون البائع مسؤولاً عن أي عجز أو تأخير في أداء التزاماته بموجب العقد بنجم كلياً أو جزئياً عن حدث قوة القاهرة.

10.2 "حدث القوة القاهرة" يعني القضاء والقدر أو الحريق أو الحوادث أو الإضرابات أو الإغلاق أو المنازعات الصناعية (سواء كانت هذه الإضرابات أو الإغلاق أو النزاعات الصناعية تؤثر على القوى العاملة للبائع / أو أي شخص آخر) أو العواصف أو سوء الأحوال الجوية أو

### 8. المسؤولية والتعويض

8.1 يقوم المشتري بتعويض البائع تعويضاً كاملاً وعند الطلب عن جميع

الالتزامات والأضرار والخسائر (بما في ذلك الخسارة الاقتصادية مثل خسارة الأرباح وخسارة الإيرادات المستقبلية وفقدان السمعة و / أو الشهرة التجارية وفقدان الوفورات المتوقعة) والتكاليف والنفقات (بما في ذلك الأتعاب القانونية المعقولة (على أساس التعويض الكامل) وغيرها من أتعاب الاستشاريين المحترفين الآخرين)، التي يتحملها أو يتكديها البائع و / أو الشركات التابعة له نتيجة أو فيما يتعلق بما يلي:

8.1.1 أي أفعال أو أوجه تقصير تصدر عن المشتري فيما يتعلق

باستخدام أو تطبيق البضائع و / أو الخدمات أو غير ذلك؛

8.1.2 أي إصابة أو مرض أو وفاة تلحق بأشخاص أو ضرر يحدث

للممتلكات أو البيئة ناجم عن أو فيما يتعلق بالآتي: (1)

شحن البضائع أو تفرغها أو تخزينها أو مناولتها أو شرائها

أو استخدامها أو بيعها أو التخلص منها، أو (2) أي عجز

عن نشر معلومات الصحة والسلامة بالموقع؛

8.1.3 خرق المشتري لالتزاماته بموجب الشرط 9؛ و

8.1.4 أي انتهاك يرتكبه المشتري ضد حقوق الملكية الفكرية للبائع

(على النحو المحدد في الشرط 11.1).

8.2 وفقاً للشرط 8.4، يقتصر الحد الأقصى للمسؤولية الإجمالية التي

يتحملها البائع الناشئة عن العقد أو فيما يتعلق به، سواء في العقد أو

المسؤولية التقصيرية (بما في ذلك الإهمال والإخلال بالواجب القانوني)

أو الغش، بموجب القانون أو غير ذلك، على 125% من سعر البضائع

التي أدت إلى المطالبة.

8.3 وفقاً للشرط 8.4، لن يكون البائع مسؤولاً أمام المشتري (سواء في

العقد أو المسؤولية التقصيرية (بما في ذلك الإهمال والإخلال بالواجب

القانوني) أو الغش، بموجب القانون أو غير ذلك) عن أي:

8.3.1 خسارة الأرباح؛ أو

8.3.2 خسارة الإيرادات أو خسارة الإنتاج أو خسارة العمل التجاري؛

أو

8.3.3 خسارة الشهرة التجارية أو فقدان السمعة أو فوات الفرصة؛ أو

8.3.4 فقدان الوفورات المتوقعة أو خسارة الهامش؛ أو

8.3.5 إهدار وقد الإدارة أو وقت التشغيل أو أي وقت آخر؛

8.3.6 مسؤولية المشتري تجاه الأطراف الثالثة؛

وذلك في كل حالة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أو لأي خسارة

غير مباشرة أو تبعية أو خاصة تنشأ عن العقد أو فيما يتعلق به.

8.4 لا يعمل أي حكم في هذه الشروط والأحكام لاستبعاد أو تقييد مسؤولية

أحد الطرفين (إن وجدت) تجاه الطرف الآخر عن أي مسألة لا يسمح

القانون باستبعاد مسؤوليتها أو تقييدها أو محاولة استبعادها أو تقييدها.

8.5 يجب أن يتم إخطار البائع بأي مطالبة ضده كتابياً مع تفاصيل معقولة

فيما يتعلق بأسباب الدعوى وفي غضون ثلاثة (3) أشهر من تاريخ العلم

## الشروط والأحكام القياسية للبيع لشركة سننومر الشرق الأوسط المحدودة ("الشروط والأحكام")

الفكرية التي تم إنشاؤها أو تكوينها أو ترتيبها أو صنعها بأي طريقة أخرى أيًا كانت، تنفيذًا للتعليمات. وعلاوة على ذلك، يتنازل المشتري لصالح البائع عن أي حقوق تتعلق بالتعليمات ويتعهد بالتوقيع على جميع المستندات والقيام بكل الأشياء التي قد تكون ضرورية لتسجيل وإتمام نقل حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليه في الشرط 11.6 ومساعدة البائع في إيداع والمقاضاة عن جميع الطلبات الخاصة بحقوق النشر والتصميم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي قد يطلبها البائع من وقت إلى آخر وفقًا لتقديره المطلق وعلى نفقته الخاصة.

### 12. السرية وحماية البيانات

12.1 يتعهد المشتري بأنه لن يفصح في أي وقت لأي شخص عن أي معلومات سرية تتعلق بما يلي: (1) الأعمال أو الشؤون أو المستهلكين أو العملاء أو الموردين الخاصة بالبائع أو أي شركة من الشركات التابعة له؛ و (2) العمليات والإجراءات ومعلومات المنتج والوصفات والمعادلات والدراية الفنية والتصاميم والأسرار التجارية الخاصة بالبائع أو أي شركة من الشركات التابعة له، باستثناء ما يسمح به الشرط 12.2 ("المعلومات السرية").

12.2 يجوز للمشتري الكشف عن المعلومات السرية الخاصة بالبائع:

12.2.1 لممثليه الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات لأغراض

تنفيذ التزامات المشتري بموجب العقد. ويجب على المشتري التأكد من أن ممثليه الذين يُكشف لهم عن المعلومات السرية يمثلون للشرط 12؛ و

12.2.2 حسبما يقتضي القانون أو أي محكمة ذات اختصاص قضائي أو أي هيئة حكومية أو تنظيمية.

12.3 يجب على كل طرف الامتنال للمبادئ العامة لقواعد الشريعة وأي لائحة أخرى قابلة للتطبيق بشكل مباشر تتعلق بحماية البيانات والخصوصية.

12.4 يتوافر المزيد من المعلومات حول كيفية استخدام البائع للبيانات الشخصية للمشتري أو لممثليه على موقع شركة سننومر على الويب على الرابط <https://www.synthomer.com/footerpages/privacy-policy/?region=AMER>.

### 13. التنازل

13.1 لا يحق للمشتري، بقدر ما يسمح به القانون، التنازل عن الحقوق و / أو الالتزامات بموجب العقد أو التعاقد عليها من الباطن أو نقلها بأي شكل آخر دون موافقة كتابية من البائع (ولا يجوز حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول).

يجوز للبائع التنازل عن الحقوق و / أو الالتزامات المنصوص عليها في العقد أو نقلها بأي طريقة أخرى دون موافقة كتابية من المشتري.

### 14. الإنهاء

14.1 إذا خالف أحد الطرفين العقد مخالفة جوهرية (1) والتي لا يمكن تصحيحها؛ أو (2) يمكن تصحيحها ولكنه لم يتم تصحيحها في غضون 30 يومًا من تاريخ إرسال إشعار كتابي يحدد المخالفة ويطلب معالجتها من قبل الطرف الآخر، يجوز للطرف الآخر غير المخالف إنهاء العقد

البرق أو الزلازل، أو الأوبئة أو الجائحة، أو الحرب أو العصيان أو الشغب أو الاضطرابات المدنية، أو الأعمال أو التهديدات الإرهابية، أو الجرائم الإلكترونية أو الهجمات الإلكترونية أو التدخل الحكومي أو أي قانون أو أي إجراء تتخذه حكومة أو سلطة عامة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فرض قيود على التصدير أو الاستيراد أو فرض نظام الحصة أو الحظر أو عدم منح الترخيص أو الموافقة اللازمة) أو السرقة أو الإتلاف المتعمد، أو نقص العمالة أو المواد أو الوقود أو المرافق أو النقل، أو تعطل أو قصور الآلات أو المعدات، أو المواد المعيبة أو التأخير أو عدم الأداء من قبل أطراف ثالثة أو الموردين، أو أي سبب من أي نوع خارج عن سيطرة البائع المعقولة.

10.3 في حالة استمرار حدث القوة القاهرة لمدة تزيد عن ثلاثة (3) أشهر، يحق لأي طرف من الطرفين إلغاء أو تعليق أي عملية تسليم سواء كليًا أو جزئيًا، بعد تقديم إشعار كتابي مدته 14 يومًا على الأقل بهذا المعنى إلى الطرف الآخر.

10.4 ويستمر المشتري في دفع ثمن أي بضائع يستلمها بصرف النظر عن وقوع حدث القوة القاهرة.

### 11. الملكية الفكرية

11.1 "حقوق الملكية الفكرية" تعني جميع براءات الاختراع ونماذج المنفعة وعلامات التعريف والعلامات التجارية والأسماء التجارية وأسماء النطاق وعلامات الخدمة وحقوق منع اتخاذ القرار والتصاميم المسجلة وحقوق التصميم وحقوق النشر وحقوق قاعدة البيانات وحقوق الطبوغرافيا والمعلومات السرية الخاصة بأي شيء مما سبق ذكره (بما في ذلك البيانات والدراية الفنية والتركيبات) وأي تطبيقات لأي شيء مما سبق ذكره وأي حق مشابه معترف به من وقت إلى آخر مع الاحتفاظ بجميع حقوق رفع دعوى التعدي في جميع دول العالم، بالإضافة إلى جميع التجديدات والتعديلات.

11.2 لا يُمنح أي حق أو ترخيص للمشتري فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للبائع (أو أي شركة من الشركات التابعة له)، باستثناء الحق في استخدام البضائع والخدمات في سياق الأعمال المعتادة للمشتري.

11.3 لا يجوز للمشتري تحليل أو محاولة تعديل أو إجراء هندسة عكسية أو السعي بطريقة أخرى لتحديد هيكل أي بضاعة دون موافقة كتابية مسبقة من البائع.

11.4 لن يستخدم المشتري اسم البائع أو شعاره أو علاماته التجارية أو علاماته التعريفية الأخرى لأغراض الإعلان أو الدعاية دون موافقة كتابية مسبقة من البائع.

11.5 لا يعطي البائع ضمان أو إقرار بأن البضائع أو الخدمات لا تنتهك حقوق الملكية الفكرية لأي شخص.

11.6 إذا قام البائع بتطوير منتج من أجل المتطلبات المحددة للمشتري ("التعليمات")، فإن جميع حقوق الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها أو تكوينها أو ترتيبها أو صنعها بأي طريقة أخرى أيًا كانت، وفقًا للتعليمات أو فيما ينشأ عنها، تكون ملكًا للبائع. ويتنازل المشتري بالقدر اللازم بموجبها إلى البائع، مع ضمان الملكية الكاملة، عن جميع حقوق الملكية

- على الفور من خلال تقديم إشعار كتابي بهذا المعنى للطرف المخالف. ولتجنب الشك، يشكل عجز المشتري عن سداد أي مدفوعات مستحقة للبائع بموجب العقد في تاريخ الاستحقاق أو قبله أو عدم امتثال المشتري لالتزاماته بموجب الشرط 9 مخالفة جوهرية.
- 14.2 يجوز للبائع إنهاء العقد على الفور من خلال تقديم إشعار كتابي بهذا المعنى إلى المشتري إذا أصبح المشتري معسراً.
- 14.3 يحق للبائع وقف تسليم البضائع و / أو أداء الخدمات بسبب حدوثها بعد تقديم إشعار يحدد مخالفة بموجب الشرط 14.1، حتى يتم إصلاح المخالفة (إن أمكن) أو إنهاء العقد، أيهما أسبق.
- 14.4 إذا حُررت اتفاقية مكتوبة بين المشتري والبائع، ولم يتم تحديد تاريخ للإلغاء في هذه الاتفاقية، يجوز للبائع إنهاء هذه الاتفاقية، بسبب أو دون سبب، بناءً على تقديم إشعار كتابي مسبق بفترة معقول إلى المشتري، والذي لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ثلاثين (30) يوماً.

## 15. شروط عامة

- 15.1 تُضاف حقوق البائع وتعويضاته المنصوص عليها في هذا العقد إلى أي حقوق وتعويضات ينص عليها القانون.
- 15.2 لا يعتزم الطرفان أن يكون أي بند من بنود العقد قابلاً للتنفيذ من قبل أي شخص آخر غير الأطراف.
- 15.3 يشكل العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين ويحل محل أي اتفاق أو ترتيب سابق فيما يتعلق بموضوع العقد، ولم يبرم أي طرف العقد اعتماداً على أي إقرار أو تشويه للحقائق أو بيان (سواء تم تقديمه بواسطة الطرف الآخر أو أي شخص آخر) لم يتم ذكره صراحةً في العقد، ولن يكون له الحق في أي تعويض فيما يتعلق بذلك.
- 15.4 يقر كل طرف بأنه متعاقد مستقل ويُبرم العقد بصفته أصيلاً وليس وكيلًا أو لصالح أي شخص آخر.
- 15.5 يجب أن يكون أي إشعار يتم تقديمه فيما يتعلق بالعقد خطياً ويجب تسليمه يدوياً أو بالبريد السريع إلى الطرف الآخر على عنوانه كما هو منصوص عليه خطياً أو إلى مكتبه المسجل. وإذا تم إرساله عن طريق البريد السريع، يتم اعتبار أن الإخطارات قد تم استلامها في يوم التسليم، وإذا تم تسليمها يدوياً، يكون في يوم التسليم أو متى تم التسليم بعد الساعة 5:00 مساءً في أي يوم عمل، يكون في الساعة 9:00 صباح اليوم التالي بعد يوم العمل. وإذا تم تقديم أي إشعارات بخلاف ما يتوافق مع الشرط 15 (بما في ذلك البريد الإلكتروني)، لن تكون هذه الإشعارات صحيحة.
- 15.6 يخضع العقد وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنه أو تتعلق به لقوانين المملكة العربية السعودية (باستثناء اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع) ويخضع أي نزاع للاختصاص القضائي الحصري لمحكمة المملكة العربية السعودية.